المقدمة

obeikandl.com

المقدمة

تعتبر المياه قوام الحياة وأساسها الرئيسي الذي لا يمكن الإستغناء عنه، وقد تم ذكر الماء في أكثر من خمسين آية وفي أكثر من أربعين سورة في القرآن الكريم، وتركز هذه الآيات على أهمية إستعمال والمحافظة على الموارد وإستغلالها إستغلالاً رشيداً، وتتجلى خصوصية الماء في أنه أثمن شئ خلقه الله تعالى، وتظهر صفة الماء كأحد أسباب الحياة في الآية الكريمة " والله أنزل من السماء ماءاً فأحيا به الأرض بعد موتها" (65 **النحل**)، وليس الماء عصباً للحياة وحسب وإنما كل شئ حي هو من الماء كما ذكر في الآية الكريمة "وجعلنا من الماء كل شئ حي" (30 **الأنبياء**).

وتعد الموارد المائية من المرتكزات الأساسية وأحد أهم المتطلبات لإدامة الحياة الإنسانية، كما أنه عماد كل حضارة مهما كانت طبيعتها ، ولا يمكن للحياة أن تستمر بدون الماء فهو المورد الذي يرتكز عليه إنتاج الغذاء، ويشكل أهم عناصر البيئة ويلعب دوراً رئيساً في التنمية في كافة جوانبها، وعليه فأن الإهتمام بالموارد المائية يعتبر أمراً حيوياً لتغطية الحاجات الإنسانية من مياه الشرب والإستخدامات المدنية وتأمين متطلبات الزراعة والصناعة، وأصبحت مسألة تأمين المياه ضرورة حياتية إقتصادية ذات علاقة مباشرة بمستقبل البلدان، واعتبر تحقيق الأمن المائي الهدف الرئيسي للسياسة المائية في كل بلد لتحقيق أمنها الغذائي.

وتشكل المياه متمثلة في البحار والمحيطات حوالي 75% من مساحة الكرة الأرضية، وتمثل المياه المالحة في البحار والمحيطات حوالي 97% من المياه في العالم، في حين تمثل المياه العذبة والمتمثلة بالجليد والأنهار والبحيرات والمياه الجوفية حوالي 3% من مجموع المياه في الكرة الأرضية، وتجدد الإمدادات من المياه العذبة بفضل الأمطار والثلوج، وعلى الرغم من الأرض قد تكون الكوكب الأكثر ثراءاً بالمياه ، إلا إنه موزع بحيث تحصل بعض البلدان على نصيب أكبر من بعضها الآخر، حيث يعيش اليوم حوالي 700 مليون شخص في 43 بلداً تحت حد الفقر المائي (**الشلال**، 2009).

وتعتبر المياه والطاقة من أهم التحديات التي تواجه البشرية في القرن الحالي بعد أن ترسخت القناعة لدى المجتمع الدولي بأن البشرية عملت على إستثمار هذه الموارد خلال القرن الماضي بصورة غير عقلانية وكأنها موارد دائمة ومتجددة مما أدى إلى إستنزافها من جهة، ومن جهة ثانية ساهم ذلك في التدهور البيئي الذي بدأت تشهده الكرة الأرضية في بقاع مختلفة منها، وأصبحت ظاهرة تغير المناخ تقلق العالم أجمع نظراً لإنعكاسها المباشر على البشرية جمعاء.

وأدت أهمية الموارد الطبيعية بشكل عام والموارد المائية بشكل خاص في معظم دول العالم إلى زيادة الإهتمام بمجالات دراسة الموارد الطبيعية خاصة الماء والبيئة، وقد ركز فرع علم الاقتصاد (إقتصاديات المياه) على دراسة الأمور الإقتصادية المرتبطة بموارد المياه المختلفة، وإختبار الطرق البحثية المختلفة والأدوات التحليلية والتطبيقات الإقتصادية التي تهدف بشكل رئيسي إلى توظيف هذا المورد بصورة مثلى للوصول إلى تعظيم المنفعة الإقتصادية من إستخدام هذا المورد.

وأولت الدول العربية إهتماماً متزايداً بمواردها المائية وتنميتها وذلك لمواجهة الطلب المتزايد عليها لمختلف الإستخدامات، إلا أن محدوديتها من جهة والسياسات المائية التي أتّبعتها هذه الدول في العقود الماضية ساهمت في تفاقم الأزمة المائية وظهور خلل بين الموارد المائية المتاحة والطلب عليها، كما أن التركيز على النواحي الكمية وإهمال النواحي البيئية نتج عنه تدهور في نوعية المياه، مما أدى إلى خروج كميات كبيره من الموارد المائية من دائرة الإستثمار الفعلي، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة المائية التي تعيشها المنطقة العربية.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى إحداث ضغوطا كبيرة على إستخدامات الموارد المائية، وأدت إلى زيادة الإهتمام بمجال تطبيق مفاهيم إقتصاديات المياه في الوطن العربي هي كالأتي:

1- إرتفاع معدلات نمو السكان والتي وصلت في بعض الدول العربية الى 3% والتي تعتبر من أعلى نسب زيادة السكان في العالم.
2- الهجرات القسرية التي شهدتها ولازالت تشهدها العديد من دول المنطقة بدءاً من عام 1948.
3- التغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة من زيادة إرتفاع درجات الحرارة وقلة الأمطار وزيادة معدلات التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة بصورة متسارعة.
4- الظروف السياسية والصراعات الإقليمية القائمة والمتوقعة على موارد المياه وتقاسمها داخل وخارج دول الاقليم.
5- التطور الحضاري الكبير نتيجة لتحسن مستوى المعيشة في أغلبية دول المنطقة، وذلك نتيجة للعائدات الكبيرة من الثروات النفطية بعد حرب عام 1973.
6- الأنماط الزراعية الإنتاجية التي أدت وتؤدي إلى إستهلاك موارد المياه خاصة تلك غير المتجددة كالمياه الجوفية.
7- عدم إستخدام التقنيات الحديثة للمياه بصورة فعالة في كافة المجالات الزراعية والصناعية والمنزلية للحفاظ على هذا المورد الحيوي.
8- غياب الوعي خاصة لدى الأجيال الجديدة والمتعلق بثقافة الترشيد بإستخدام كافة الموارد والتي من ضمنها مورد المياه.

ويأتي العراق في مقدمة الدول العربية من حيث المعروض المائي، إلا إنه يواجه حالياً مجموعة من التحديات المرتبطة بالمياه، حيث يعتبر النمو السكاني المتزايد ورفع مستوى المعيشة للأفراد من التحديات التي تؤدي إلى زيادة الطلب على المياه لكافة القطاعات المستخدمة، ويؤدي إلى إتساع الفجوة الغذائية بين الإنتاج والإستهلاك.

ويقع العراق جغرافياً في الجزء الشمالي الشرقي للوطن العربي وليس له منافذ بحرية سوى مساحة ساحلية بسيطة على الخليج العربي، إلا أن الله حباه بنهري دجلة والفرات* التي تقع منابعهما خارج العراق في جبال المناطق الجنوبية لتركيا، حيث يعتبران السبب في قيام الحضارات القديمة لكون المياه لها دوراً كبيراً في حياة

* فرات : تعني الماء شديد العذوبة.
دجلة : مشتقة من كلمة دجل ومعناها غطى الشيء (ودجلة مشتقة منها لأنه يغطي الأرض بمائه حين يفيض)

الإنسان أفراداً وجماعات، حيث أن التجمعات البشرية الأولى كانت على ضفاف الأنهار، وأن جميع الحضارات القديمة التي قامت في العصور القديمة كان وجود الأنهار السبب الرئيسي في قيامها، ويعتبر العراق مهد للكثير من الحضارات التي قامت على ضفاف هذين النهرين وعرف العراق قديماُ ببلاد ما بين النهرين، حيث أن كلمة (عراق) باللغة العربية تعني (الشاطئ)، وتشير الكتابات المسمارية والأثار القديمة التي عثر عليها لبقايا هذه الحضارات إلى تلك الجهود الكبيرة التي بذلها العراقيون القدماء في تنظيم وإقامة السدود وشق القنوات والسواقي لدرء أخطار الفيضانات، وزراعة أكبر قدر من المساحات الممكنة من الاراضي حتى غدى العراق من أغنى دول المنطقة زراعياً وسمي العراق قديما أرض السواد وذلك لكثرة وجود النخيل والأشجار المزروعة فيه، وبذلك ولد أول قانون ينظم إستخدام المياه في هذه البقعة من العالم.

ويعتبر نهر الفرات من أهم أنهار العالم نظراً لأهميته التاريخية حيث نشأت على ضفافه أول حضارة يرجع تاريخا إلى أكثر من خمسة آلاف سنه قبل الميلاد وهي الحضارة السومرية، لذا يعتبر نهري دجلة والفرات أصل الحضارات رات التي إزدهرت في أرض وادي الرافدين.

ويقع العراق تبعاً للتقسيم البيئي ضمن إقليم الصحراء ذو المناخ الجاف والصحراوي ويحظى بنسبة ضئيلة من الأمطار مع تباين وارده المائي بين عام وآخر مما يترتب عليه إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية، إذ يزداد الطلب على المياه لكافة الإستخدامات دون زيادة جوهرية في الموارد المتاحة فأصبحت قضية المياه تدخل ضمن إطار القضايا الإستراتيجية الرئيسية التي تحتل مرتبة متقدمة في أولويات الإهتمام القطري من المنظور السياسي والإقتصادي وحتى من المنظور الأمني.

وتتمثل مشكلة المياه في العراق بتنامي الطلب على الموارد المائية بشكل متزايد من ناحية ومحدودية عرض تلك الموارد من ناحية أخرى، بالإضافة إلى ذلك واجهت الموارد المائية في العراق في السنوات الأخيرة العديد من المشاكل والتحديات، وذلك بسبب الظروف التي واجهت العراق والمتمثلة في الحروب التي خاضها العراق والحصار الإقتصادي والإحتلال الأمريكي، والتي أدت إلى رفع معدلات التلوث في المياه العراقية وتخريب البنية التحية للموارد المائية، وتعدي تركيا على حصة العراق المائية وتقليل من الوارد المائي الداخل للعراق من خلال إنشاء عدد من السدود والخزانات المائية على نهري دجلة والفرات، بالإضافة إلى مشكلة الفاقد المائي في الزراعة المروية والتي تعتبر من أهم مشاكل الاستخدامات الزراعية للموارد المائية في العراق، إذ أن سوء إدارة نظام الزراعة المروية وبالأخص فيما يتعلق بمياه الري قد أسهم بصورة فعالة في زيادة الفاقد المائي وتدني كفاءتها الإقتصادية وتدهور خصوبة التربة وخواصها الفيزيائية والكيميائية هذا إلى جانب ظهور مشكلة الصرف الزراعي التي أدت إلى زيادة تملح كثير من الأراضي الزراعية في العراق.

لذا فإن الهدف الذي ينشده العراق هو تحقيق التوازن بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتنامي على المياه، لهذا يجب بذل الجهود الحثيثة لتنمية الموارد المائية من أجل تلبية الإحتياجات المختلفة الزراعية والمنزلية والصناعية، وتحقيق الإستغلال الأنسب للمياه السطحية في القطاع الزراعي العراقي لكونه القطاع الاكثر إستهلاكاً للمياه، حيث يستهلك حوالي 70 % من مجموع الطلب الكلي على الموارد المائية في العراق.